

دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق
المالي الفلسطيني

**Role of the Adoption of International Accounting Standards on the Stock
Market Return of Listed Companies in the Palestinian Financial Market**

أ. د. برجوي بن برداي، أ. أيمن هشام محمود عزريل، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

تاريخ التسليم: (29/08/2017)، تاريخ التقييم: (28/11/2017)، تاريخ القبول: (02/12/2017)

Abstract

This study aims at identifying the role of adopting international accounting standards on the market return of shares in listed companies in the Palestinian financial market by studying and analyzing the concept of accounting standards, their objectives and their importance. To achieve this, a questionnaire was designed. (50) questionnaires were distributed among a random sample consisting of employees of Palestinian companies operating in the city of Nablus and listed in financial markets. The Statistical Analysis Program (SPSS) was used for the analysis of study data. The study found that: the international accounting standards have a clear role in improving the market returns of listed companies in the financial market, with a response rate of 78.8%. Financial institutions seek to increase the market returns of their shares by 82.4%. The study presented a number of recommendations, the most prominent of which were: increasing the awareness of the importance of accounting standards and their role on the Palestinian stock exchange, inviting new researchers to cover other studies and research in aspects not covered by our current study.

Keywords: International Accounting Standards, Market Share Return, Financial Markets, Palestinian companies

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، من خلال دراسة وتحليل مفهوم المعايير المحاسبية، وأهدافها، وأهميتها، ولتحقيق ذلك تم تصميم استبانة، حيث جرى توزيع (50) استبانة على عينة عشوائية من موظفي الشركات الفلسطينية العاملة في مدينة نابلس والمدرجة في الأسواق المالية، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) للعلوم الاجتماعية لتحليل بيانات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، بنسبة استجابة 78.8%، أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم، بنسبة استجابة 82.4%. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها: تكثيف التوعية بأهمية المعايير المحاسبية ودورها على البورصة الفلسطينية، دعوة الباحثين الجدد لتغطية دراسات وأبحاث أخرى في الجوانب التي لم تشملها دراستنا الحالية.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية؛ العائد السوقي للسهم؛ الأسواق المالية؛ الشركات الفلسطينية.

مقدمة:

الأسواق المالية تعتبر الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالأسواق المالية في الدول الأكثر تطوراً غالباً يكون مستوى التكوين الرأسمالي فيها عالياً، وتكون فيها نسبة نمو عالية، وتقوم بتزويد خدمات مالية أفضل لكل طبقات المجتمع، وبالتالي نتجه لأن تكون مستقرة من الناحيتين المالية والاقتصادية. والمستفيد من ذلك كله المستثمرين، ومصدري السندات، والوسطاء، والسلطات الحكومية في الدولة، من وجود سوق مالي متطور كفؤ يلبي حاجة المستثمرين من مختلف فئاتهم (عبادي، 2007).

المعايير المحاسبية الدولية تسهم بدور إيجابي في تقديم معلومات قيمة في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات من خلال الأفراد، وجهات داخل المنشأة وخارجها. ولتحقيق الأهداف المرجوة من دور المعايير المحاسبية في المشاريع الخاصة يجب أن تكون دقيقة، وملائمة، وأن تقدم في الوقت المناسب، لضرورة الأخذ بأحدث تقنية مناسبة للمعلومات، وبما أننا بصدد تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية في الشركات، لما يوفره ذلك النظام من سرعة ودقة في تشغيل وتداول تلك المعلومات. لذا كان من الضروري تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع الشركات، لما له من أثر في زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات (محمد، 2006).

أن المعايير هي مجموعة من القوانين والأنظمة والإجراءات يتم وضعها من قبل الدولة أو الجمعيات المهنية، أو هيئة مخولة لقياس نوعية العمل المنجز من قبل المدقق، إن وجود هذه المعايير من أجل الحفاظ على قياس معياري (موحد) لعمل المدقق المستقل والمحايد، لأن هذا المقياس يوفر لمهنة التدقيق الثقة المطلقة من قبل الجمهور، وبالتالي فإن الثقة بالبيانات المالية، وهذه المعايير تعتبر مستويات الحد الأدنى للقيام بها من قبل المحاسبون القانونيين لأجل الإيفاء بالتزاماتهم (التمييزي، 2008).

ونستطيع القول أنه بدأ التركيز على تطوير وتنشيط سوق الأوراق المالية في فلسطين، من خلال العديد من الإجراءات والقوانين كان آخرها صدور قانون رقم (1) لسنة 1998، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين، وزيادة العائد لأسهم الشركات المدرجة في الأسواق المالية، وما أتبع ذلك من خطوات وإجراءات وقواعد منظمة للعمل داخل سوق رأس المال، وذلك للوصول لسوق نشطاً وفعالاً، مع أن التركيز على جانب واحد لا يفي بالهدف، خاصة في ظل ظروف الدول النامية بصفة عامة، والظروف التي تعيشها البيئة الفلسطينية بصفة خاصة، لذا كان لا بد من الاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تلعب الأسواق المالية العالمية، والشركات المدرجة في الأسواق المالية، دور في منح تلك المنظمات، والدول المتخصصة، وضع المعايير المحاسبية، والقوانين، والأنظمة، واللوائح الخاصة بالمحاسبة، ووضع آلية عمل تحكم تلك الأسواق من الناحية المحاسبية، وعليه فهناك شركات تحاول أن تقوم بزيادة العائد السوقي لأسهمها، وذلك من خلال تبني معايير محاسبية تساعدها في تحقيق ذلك، لذا فإن مشكلة الدراسة تدور حول السؤال الرئيس للدراسة:

ما دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني؟

ويبنى عن السؤال الرئيس السؤال الفرعي الآتي:

1- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني للمتغيرات المستقلة في الدراسة؟
أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من العمل ضمن المعايير المحددة والموضوعة من قبل المجامع المحاسبية العالمية، والمعرفة الجيدة بالأسواق المالية، فإنه يمكن للمستثمر وأصحاب الشركات إدراك دور تبني معايير محاسبية على العائد السوقي للسهم للشركات المدرجة في السوق المالي. وهنا تبرز أهمية دراستنا بشكل أوضح، وهو دور استخدام الأسواق المالية للمعايير المحاسبية في تداولاتها، وكذلك تلك الشركات المدرجة في الأسواق المالية، ومعرفة دور تلك المعايير على العائد السوقي للأسهم، وهذا ما سنوضحه في دراستنا، وإلى أي مستوى يمكن استخدام تلك المعايير وتطبيقاتها، بغرض زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على زيادة العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في الأسواق المالية.
2. أثر المتغيرات المستقلة على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني للمتغيرات المستقلة في الدراسة.

فرضيات البحث:

بما أن البحث موضوعه دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، لذا فإن فرضيات الدراسة بنيت بناءً على ذلك، وعلى أن تكون

بهدف الدراسة، لذلك فقد اعتمد الباحثان في الإجابة على مشكلة البحث وأهدافه من خلال مجموعة من الفرضيات، وقد تم صياغتها واشتقاق متغيراتها على النحو التالي:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى الجنس.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى المؤهل العلمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى عدد سنوات الخبرة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى المرتبة الوظيفية.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، تعزى التخصص.

حدود الدراسة:

يتكون نطاق الدراسة على النحو الآتي:

- **الحدود البشرية:** إن الحدود البشرية تتمثل في موظفي الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس.

- **الحدود المكانية:** إن الحدود المكانية تقتصر على الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس.

مصطلحات الدراسة:

الأسواق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تجمع وتركز عرض وطلب الأموال لأجل طويل، وهذا ما يميزها عن السوق النقدية (Money Market) التي تتعامل بالائتمان لأجل قصير.

المعايير المحاسبية الدولية: قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهداتهم واستلهم حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة.

السهم: السهم في اللغة مشتق من الفعل ساهم بمعنى اشترك أما في الاصطلاح فيعرف بأنه الوثيقة التي تمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة أو له حصة في رأس مال شركة الأموال.

العائد السوقي للسهم: هي القيمة السوقية للسهم الواحد، وهي لا تساوي القيمة الدفترية، فالقيمة الدفترية تعتمد على القيمة التاريخية بينما القيمة السوقية تقاس بقيمة التداول للأسهم.

الإطار النظري للدراسة:

الإطار العام للمعايير المحاسبية الدولية:

عرفت المعايير على أنها إرشادات أو نماذج تؤدي إلى توجيه، وترشيد الممارسة العملية، في المحاسبة والتدقيق، أو مراجعة الحسابات، لذلك تختلف المعايير عن الإجراءات، فالمعايير لها صفة الإرشاد العام، أو التوجيه، بينما تتناول الإجراءات صيغة التنفيذ لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (القاضي وحمدان، 2008).

كما عرفت المعايير المحاسبية الدولية على أنها تشتمل على الأصول، والقواعد، والأحكام، والأعراف، والإجراءات، التي تستند لها الإدارة لغرض إعداد البيانات المالية، وهناك الكثير من السياسات المحاسبية تتعلق بنفس الموضوع المحاسبي، مما تطلب ذلك تقييم الأمور واختيار واعتماد السياسة المحاسبية الأنسب، وفقاً لوضع الشركة وبيان مركزها المالي ونتائج أعمالها، ويحكم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة واعتمادها من قبل الإدارة لغرض إعداد البيانات المالية حسب الاعتبارات التالية (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2002):

أ. **الجوهر أهم من الشكل:** يتم التسجيل للعمليات والأمور الأخرى وبياناتها، وفقاً لجوهرها ومضمونها الحقيقي، وليس وفقاً لشكلها القانوني.

ب. **المادية:** يجب على البيانات المالية إظهار كافة العناصر المادية التي تؤثر في عمليات التقييم والقرارات.

ج. **الحذر:** تكون غالباً ما نتائج عدة من العمليات المحاسبية غير المؤكدة، لذا يتوجب أخذ الحذر عند إعداد القوائم المالية، إلا أن الحذر لا يبرر احتياطات سرية.

أهمية المعايير المحاسبية الدولية وأهدافها:

تتبع أهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال (IAS-1, 1999):

1. العمل على توحيد وجهات نظر المنظمات المحاسبية، وذلك من خلال توحيد الطرق المحاسبية والممارسات التي يتم بها تحديد وقياس الأحداث المتشابهة، وكذلك إيصال نتائج الأعمال إلى مستخدمي القوائم المالية المباشرين وغير المباشرين.

2. معايير المحاسبة الدولية تساعد على المتابعة والتخطيط على المستوى القومي، مما يترتب على ذلك أن تكون البيانات القومية صحيحة وتعبر عن الواقع.
 3. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يقوم بتقليص الفروقات القائمة في الأساليب والممارسة المحاسبية بين الدول، خاصة فيما يتعلق بقياس الأرباح والمركز المالي.
 4. المعايير المحاسبية الدولية تسهم في زيادة ثقة المستثمرين، وإمكانية الحصول على التمويل، كما تسهم المعايير إجراء مقارنة بين الشركات.
 5. المعايير المحاسبية الدولية استخدامها سيعمل في التسريع على تطوير معايير عربية وإسلامية.
 6. المعايير المحاسبية الدولية استخدامها سيقدم حماية أكبر لكل المساهمين والجمهور بشكل عام.
- أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية هي لجنة مستقلة، غير تابعة لأي من الحكومات أو المنظمات المهنية، والغاية الرئيسة من اللجنة هي تحقيق التوحيد المحاسبي في المبادئ المحاسبية التي يتم استخدامها من قبل منظمات الأعمال والجهات الأخرى في أرجاء العالم، والتي تهتم بالعمل المحاسبي والتقارير المالية، وقد حدد دستور اللجنة أهدافه بما يلي (Boynton & Kell, 1996):
- 1- المعايير المحاسبية تقوم بالإعداد والنشر لأجل الصالح العام، وتراعى عند تقديم القوائم المالية التشجيع والقبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
 - 2- تعمل المعايير المحاسبية بشكل عام على تطوير توافق الأنظمة، والمعايير المحاسبية، والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية.

المعايير المحاسبية، صعوبات ومعوقات:

أن عملية وضع المعايير الدولية للمحاسبة في السنوات القليلة الماضية، كانت قادرة على سحق نجاحات عديدة في أن تحقق أكبر اعتراف واسع لانتشار المعايير الدولية للتقارير المالية، ولكن عام 2002 حدث أمر أن الاتحاد الأوروبي أخذ بإخضاع الشركات بتشريع يلزم فيه الشركات المدرجة في أوروبا أن تقوم باستخدامه في قوائمها المالية المبرمجة (حماد، 2009).

من أهم المشاكل التي لها علاقة بالمحاسبة على الموارد البشرية هي أن هناك حاجة هائلة دائماً للبيانات للحصول على نتائج صحيحة لتقييم ما، وهذه البيانات يتم جمعها وتحليلها ومن ثم معالجتها، واليوم في ظل التطور الحاسوبي المستمر، فإن المعلومات الإدارية ستكون ذات فائدة كبيرة، لهدف حل مشكلة البيانات، لذا وجدت هناك صعوبة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع الخاص، لأن الإدارة نفسها هي المسؤولة عن مراقبة سير العمل داخل هذا القطاع (الفداغ، 2008).

أن بعض المنظمات المهنية أثارت عدد من الصعوبات والعقبات حالت دون تطبيق معايير المحاسبة الدولية مباشرة، كما أشارت التجربة التي تم تطبيقها على بعض الدول الأفريقية التي طبقت المعايير تطبيقاً مباشراً على وجود بعض الصعوبات، أهمها (غياضة، 2008):

أ. **اختلاف قوانين الشركات وقوانين الضرائب من دولة لأخرى:** يقتضي تقرير مدقق الحسابات أن يلبي المتطلبات القانونية المرعية في دولة من دول العالم، فإذا تباينت المتطلبات القانونية مع نصوص المعايير المحاسبية الدولية سجد المحاسب القانوني نفسه مضطراً لتغليب نصوص القوانين المحلية.

ب. **الطبيعة التوفيقية للمعايير:** تتميز المعايير بأن لها طبيعة توفيقية تراعي مصالح المنظمات المختلفة، مما قد يحمل تجاوزاً لبعض المسائل الجوهرية، فمثلاً نجد التقرير المعياري النظيف الأمريكي يشير إلى العرض العادل. بينما البريطاني يشير إلى العرض الحقيقي والعادل.

ج. **اختلاف درجات التطور المهني بين دول العالم:** يتأثر التطور المهني بعوامل اقتصادية وقانونية وسياسية، وبالتالي فإن مرحلة معينة من التطور المهني تواكب بالضرورة مرحلة معينة من التطور الاقتصادي والسياسي.

د. **اختلاف الظروف التاريخية:** تختلف دول العالم في طريقة إصدار المعايير المحاسبية فمنهم من يقوم بإصدارها، وتعتمد طريقة الإصدار أساساً على شكل الطلب على المعلومات، وعملية تنظيم المحاسبة.

هـ. **سرعة التوصيل:** إذ إن عدم معرفة بعض مزاولي المهنة للغة الإنجليزية قد لا يمكنهم من مواكبة تطور المعايير الدولية بالسرعة اللازمة.

و. **تباين مستوى التأهيل العلمي والعملية:** حيث يختلف مستوى التعليم الجامعي بين دولة وأخرى، كما يختلف التدريب المهني والتعليم المستمر بين دولة وأخرى، ونادراً ما نجد نظام لرقابة الجودة على منظمات المحاسبين القانونيين في دول العالم.

الأسواق المالية:

أن الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية الأسواق المالية في كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فالدول ذات الأسواق المالية المتطورة غالباً ما يكون مستوى التكوين الرأسمالي فيه مرتفعاً، وتكون عنده نسبة نمو عالية، وتزود خدمات مالية أفضل لجميع طبقات المجتمع، وعليه تتجه لأن تكون الناحية المالية والاقتصادية مستقرة، ويستفيد كل من المستثمرين، ومصدري السندات، والوسطاء، والسلطات الحكومية، من وجود سوق مالي متطور كفؤ يلبي حاجة المستثمرين من مختلف فئاتهم (عبادي، 2007).

أن المؤسسات المالية سواء كانت في مجال النشاط المصرفي، أو في مجال شركات التأمين تلعب دوراً هاماً بالغ الأهمية والخطورة في نفس الوقت في زيادة معدلات التنمية بالمجتمع، من خلال ما توفره من مصادر تمويلية هائلة تصب في روافد اقتصاديات الدول، وذلك من خلال تفاعل الآليات والأدوات التي تستخدمها المنشآت المالية لتفعيل دورها، ومهامها المتنامية لتحقيق وزيادة المجتمعات (هلالي وشحادة، 2003).

أسواق رأس المال الفلسطينية:

نشر (سوق فلسطين للأوراق المالية، 2007) البورصة تعمل بإشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، والبورصة تسعى إلى تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال رزمة من القوانين والأنظمة الحديثة التي توفر أسس الحماية والتداول الآمن.

وسوق رأس المال الفلسطيني يعتبر سوقاً ناشئاً وواعداً، إذا تمت مقارنته بالأسواق المجاورة والإقليمية، ويمكننا القول أن الاستثمار في الأسواق المالية الفلسطينية هو استثمار جيد نوعاً ما على المستثمر الفلسطيني، وما زالت قراراته الاستثمارية لمعظم المتعاملين في هذا القطاع غير مبنية على الاطلاع والدراسة والتحليل.

الدراسات السابقة:

دراسة (الصعدي، 2011) والتي تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على معدل العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال فترة (2006- 2009) ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على الدراسات السابقة والإطار النظري والبيانات السنوية لعائدات الأسهم والقوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها وجود عوامل عديدة تؤثر على معدل العائد السوقي للسهم، وليست عامل واحد وهذه النتيجة تعتبر دليل يعارض نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة إلينا ضرورة قيام الشركات التي لا تقوم بتوزيع الأرباح بتبني سياسة توزيع الأرباح، والعمل على زيادة نسبة التوزيع، كما توصي الدراسة المستثمرين في البورصة الفلسطينية ببناء محافظهم الاستثمارية. ودراسة (يونس، 2011) والتي هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها. وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابياً بكل من متغيرات صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح

المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات الأرباح الموزعة على المساهمين، رصيد النقد وما في حكمه، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب حيازة)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي لتلك الشركات، وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح. وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات وقياس الأدوات المالية. بينما دراسة (داوود، 2006) هو التعرف على العوامل التي تؤثر على سيولة أسهم الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة من (2002 - 2005). وأوضحت نتائج هذه الدراسة أن متوسط القيمة السوقية، ومعدل العائد على الاستثمار، ومعدل العائد على حقوق الملكية، تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سيولة السهم، وأن ربحية السهم، ودرجة الرفع المالي، وتوزيعات الأسهم، ليس لها تأثير على سيولة السهم. كما أوصت الدراسة بأن معدل العائد على الاستثمار لا بد وأن يأخذ بعين الاعتبار، وأن يحظى باهتمام الشركات لأنه يعبر عن الأداء الكلي للشركة ومدى كفاءتها وفاعليتها في استخدام الأصول المستثمرة، وبالتالي توليد الأرباح حيث عندما يكون معدل العائد على الاستثمار عالي فإن ذلك يؤدي إلى زيادة سيولة السهم والعكس صحيح. أما دراسة (الزعيبي، 2005) هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية مدخل القيمة العادلة في القياس المحاسبي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك من خلال تسليط الضوء على مشاكل القياس القائمة على أساس التكلفة التاريخية، وما يترتب عليه من عدم موثوقية القياس المحاسبي، والاتجاه نحو تطبيق مفهوم القيمة العادلة كبديل عنها، وفيما إذا كان هناك مشكلات تطبيقية تحول دون ذلك، كذلك التعرف على الخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة السوقية العادلة على المعلومات المحاسبية، وهي الموضوعية، والجمع، والمقارنة، والاستمرارية، والملاءمة، وقد شملت عينة الدراسة المدراء الماليين، والمحاسبون، ومدققو الحسابات، ومدراء الاستثمار العاملين في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد تمسك من قبل الفئة المستهدفة بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية في القياس المحاسبي، وعدم الرغبة بالتحول عنها على الرغم من التأكيد على أنها تعاني من مشاكل كبيرة في منهجها، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك غموضاً في البيئة التي تعمل بها تلك الشركات حول مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، على الرغم من وجود قناعة بأن القيمة العادلة تعزز الموضوعية في القياس المحاسبي، وقد توصلت الدراسة إلى أن البيئة

الأردنية لا تتوفر فيها مقومات استخدام القيمة العادلة بسبب عدم مساعدة الظروف الثقافية، والتشريعات المحلية في تطبيقها. بينما دراسة (Cooper, et al., 2009) هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة أثر النمو وعلاقته في أصول المنشأة الكلية مع عائد السهم، استخدمت الدراسة عينة من الأسهم الأمريكية إذ اختبر الباحثون أسهم كل الشركات غير المالية المسجلة في أسواق NYSE/ANEX/NASDAQ من سنة 1968 وحتى 2007 بشرط أن تتوفر المعلومات اللازمة للدراسة عن الشركة، فقد اعتمدت الدراسة على عينة زمنية واسعة اشتملت على جميع أسهم الشركات الأمريكية، إذ أنها عدت السنوات عينة، وشملت كل تلك الشركات، ولم تتطرق إلى حجم عناصر تلك العينة كعدد الشركات مثلاً بحيث مثلت العينة (39) سنة، واستخدمت الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية أهمها تحليل الانحدار. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة سلبية قوية بين نمو الأصول وعوائد السهم للشركات الأمريكية. فعلى مدار (40) سنة حافظت الأسهم التي تصاحبت مع نمو أصول منخفض على عائد إضافي Return premium بنسبة (20%) في السنة أكثر من الأسهم التي تصاحبت مع الأصول ذات النمو المرتفع. أما دراسة (chang, et al., 2008) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أسعار الأسهم، ونصيب السهم الواحد من الأرباح، والتعرف على العلاقة بين معدل النمو في الدخل التشغيلي ودرجة تأثير EPS على أسعار الأسهم المدرجة في سوق تايوان للأوراق المالية، خلال فترة 1996-2006م، واستخدم البيانات الربع سنوية، حيث قام بتصنيف الشركات حسب معدل النمو في الدخل التشغيلي إلى أربعة مجموعات (منخفضة، ومتوسطة، ومرتفعة، وكل المجموعات)، وتم استخدام الأساليب وتوصلت (Engle- Granger, unit root test, Cointegration test) التالية الإحصائية الدراسة إلى أن أسعار الأسهم تكون لها علاقة تكامل مشترك مع نصيب السهم الواحد من الدخل وفقاً للمجموعات الأربعة، بينما لا توجد علاقة التكامل المشترك بين أسعار الأسهم الفردية ونصيب السهم الواحد من الأرباح، حيث استنتجت الدراسة أن أسعار الأسهم تتحرك مع نصيب السهم الواحد من الأرباح في المدى الطويل ولكن ليس بالضرورة بنفس النسبة. ودراسة (Eckes and Hitchins, 2003) هدفت الدراسة إلى الاستفادة من الخبرة الألمانية في التطبيق المبكر لمعايير المحاسبة الدولية والتي ستطبق إجبارياً في دول الاتحاد الأوروبي بداية عام ٢٠٠٥، وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية وجود مرحلة انتقالية لا تقل عن سنتين من أجل التحول من معايير المحاسبة المحلية إلى معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة لسنتين إضافيتين لبرامج تغطي متطلبات النظام التكنولوجي والتوثيقي المطلوبة، والتي يجب أن تعمل بشكل متوازن حتى تصل إلى التحول التام من النظام القديم إلى الجديد، كما قامت الدراسة بتقديم إيضاحات حول متطلبات

تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية، ومحاسبة المشتقات المدمجة ومحاسبة التحوط، وخلصت إلى عدم الاستهانة بحجم العمل، والوقت، والجهد، والتكلفة المطلوبة لعملية التحول نحو معايير المحاسبة الدولية، وأوصت بالتطبيق المبكر لها.

الإطار العملي للدراسة:

منهج الدراسة:

إضافة للمنهج الوصفي والمنهج العلمي الاستقرائي الذي تناولته الدراسة، فإن لهذه الدراسة عد تطبيق يتعلّق بالوقوف على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، من خلال استبانة تم إعدادها لهذا الغرض. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وقد تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على الاستبانة ككل، وعلى كل فقرة من فقراتها. وتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). واختبار (ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test). ومعامل ارتباط ألفا كرونباخ لإيجاد معامل ثبات الاستبانة.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من موظفي الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس، أما عينة الدراسة فقد تكونت من (50) مستجوباً تم اختيارهم بصورة عشوائية من العاملين في الشركات المدرجة في الأسواق المالية في مدينة نابلس، وقد تم توزيع الاستبانات على العينة وقد استعيدت (50) استبانة، أي بنسبة (100%) من الاستبانات الموزعة. ويصف الجدول رقم (1) وصفاً لعينة الدراسة موزعة على المتغيرات المستقلة التي ورد ذكرها في الاستبانة.

الجدول رقم (1) يمثل وصفاً لعينة الدراسة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	29	58.0%
	أنثى	21	42.0%
المجموع		50	100%

المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	16	32.0%
	بكالوريوس	29	58.0%
	ماجستير فأكثر	5	10.0%
المجموع		50	100%
سنوات الخبرة	من 1-5 سنوات	24	48.0%
	من 6-10 سنوات	25	50.0%
	11 سنة فأكثر	1	2.0%
المجموع		50	100%
المرتبة الوظيفية	مدير	4	8.0%
	رئيس قسم	23	46.0%
	موظف	17	34.0%
	غير ذلك	6	12.0%
المجموع		50	100%
التخصص	محاسبة	13	26.0%
	علوم مالية ومصرفية	12	24.0%
	إدارة أعمال	12	24.0%
	غير ذلك	13	26.0%
المجموع		50	100%

أداة الدراسة: بعد الاطلاع على دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني، والاطلاع على الدراسات، والأبحاث ذات العلاقة. واستطلاع رأي عينة من الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة، تم تصميم وبناء الاستبانة وعرضها على

محكمين مؤهلين ممارسين للمهنة لتقييمها، وتم إجراء التعديلات اللازمة، وبلغ عدد فقرات الاستبانة في صورتها النهائية (26) فقرة.

وللتأكد من صدق الأداة (Validity): يقصد بالصدق هو أن المقياس الذي استخدم في الدراسة يقيس بالفعل ما ينبغي أن يقاس، حيث تتطابق المعلومات التي تم جمعها مع الحقائق الموضوعية، ولغاية اختبار صدق أدوات جمع المعلومات في هذه الدراسة، قام الباحثان بتطبيق اختبارات الثقة اللازمة.

ولقياس ثبات الأداة (Reliability): تم تقدير ثبات الاستبانة على أفراد العينة، وذلك باستخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (70.63%)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وهي قيمة مقبولة إحصائياً في مجال هذه الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت المتوسطات الحسابية التالية المعتمدة، والخاصة بالاستجابة على الفقرات كالتالي: (80%) فأكثر درجة أثر كبيرة جداً، (من 70%-79.99%) درجة أثر كبيرة، (من 60%-69.99%) درجة أثر متوسطة، (من 50%-59.99%) درجة أثر قليلة، (أقل من 50%) درجة أثر قليلة جداً.

اختبار فرضية الدراسة الرئيسية:

ما دور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني؟

وللتأكد من مدى صحة هذا الفرض تم القيام بإجراء الاختبارات اللازمة من خلال تحليل إجابة أسئلة الاستبانة، والتي تتضمن عدد (26) فقرة، والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم (2) المتوسطات والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لفقرات مجال الدراسة (ن=50).

الرقم	فقرة الاستبانة	المتوسط	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة %	درجة الأثر
-------	----------------	---------	-------------------	------------------	------------

دور تبني معايير المحاسبة الدولية ،،، أ. أيمن هشام محمود عزريل /أ. د. برجوي بن برداي

1.	أرى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في قطاع الشركات المدرجة في السوق المالي لها دور في زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات.	4	0.9035	80.0%	كبيرة جداً
2.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية تلعب دوراً مهماً في تنظيم عمل السوق المالي.	4.12	0.5938	82.4%	كبيرة جداً
3.	أشعر أن المؤسسات المالية الفلسطينية تتجه بشكل خاص إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في أنظمتها قدر الإمكان.	4.14	0.7562	82.8%	كبيرة جداً
4.	ألاحظ أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم.	4.12	0.6273	82.4%	كبيرة جداً
5.	أعتقد أن العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، يتأثر بتأثر الأنظمة والقوانين المعمول بها داخل السوق المالي.	3.92	0.6337	78.4%	كبيرة
6.	أعتقد أن الحصة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي بحاجة إلى معايير معينة تحكمها.	3.98	0.714	79.6%	كبيرة
7.	أشعر أن لجنة المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى وضع معايير تعمل على تنظيم الحصة السوقية للسهم.	3.96	0.6376	79.2%	كبيرة
8.	ألاحظ أن استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تنظيم عمل السوق المالي يزيد من ثقة المستثمرين في أسهم تلك الشركات المدرجة.	4.1	0.7071	82.0%	كبيرة جداً
9.	أرى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية على السوق المالي يزيد من إمكانية تحسين عوائد الأسهم للشركات المدرجة فيه.	3.86	0.7001	77.2%	كبيرة
10.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية من شأنها زيادة العائد السوقي للأسهم المدرجة في السوق المالي.	3.8	0.7825	76.0%	كبيرة
11.	أرى أن يقوم السوق المالي الفلسطيني بتطبيق المعايير المحاسبية المختصة في تنظيم عمل السوق المالي.	3.9	0.5803	78.0%	كبيرة
12.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني يفقر بشكل واضح إلى معايير محاسبية محلية وعربية تنظم عملها بشكل أفضل.	4	0.7825	80.0%	كبيرة جداً
13.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يفقر إلى المعايير الخاصة التي تعمل على زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة فيها.	3.92	0.6952	78.4%	كبيرة
14.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يفقر إلى الإطار العام للمعايير التي من شأنها تنظيم عملها، وزيادة في أداؤها.	3.96	0.6688	79.2%	كبيرة
15.	أشعر أن السوق المالي الفلسطيني يقدم أفضل ما لديه وفق الإمكانيات المحاسبية المتوفرة في فلسطين.	3.68	1.2848	73.6%	كبيرة
16.	ألاحظ أن السوق المالي الفلسطيني يسعى إلى زيادة العائد السوقي من خلال تطبيق أفضل للسياسات المالية والمعايير المحاسبية.	3.8	0.7559	76.0%	كبيرة
17.	أرى أن زيادة العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة فيها تفقر إلى المعايير الخاصة في الأسواق المالية.	3.88	0.8722	77.6%	كبيرة

18.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني سيكون أفضل عند تطبيق المعايير المحاسبية في ظل الانفتاح الاقتصادي مع دول العالم.	3.98	0.6224	79.6%	كبيرة
19.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني بحاجة إلى معايير خاصة تنظم أعمالها، تكون صادرة عن الجهات الرسمية.	3.7	0.9742	74.0%	كبيرة
20.	ألاحظ أن السوق المالي الفلسطيني بشكل عام بحاجة إلى زيادة عوائد أسهم الشركات المدرجة فيها من خلال استخدام أفضل للمعايير المحاسبية.	3.92	0.7783	78.4%	كبيرة
21.	أعتقد أن السوق المالي الفلسطيني بإمكانه تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية المختصة في تنظيم أعمال السوق المالي.	3.9	0.8144	78.0%	كبيرة
22.	أرى أنه من الممكن تطبيق معايير المحاسبة الدولية المختصة في تنظيم أعمال السوق المالي في فلسطين من خلال فهمها، ومحاولة تطبيقها.	3.96	0.7273	79.2%	كبيرة
23.	أعتقد أن هناك حاجة ملحة إلى تطبيق المعايير المحاسبية على السوق المالي، وإن كانت عربية أو إقليمية أو عالمية، وذلك لافتقار السوق المالي لبعض مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية.	4.1	0.7071	82.0%	كبيرة جداً
24.	أعتقد أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم.	4.24	0.5555	84.8%	كبيرة جداً
25.	أرى أن السوق المالي الفلسطيني يتجه إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للتأثير على قيمة العائد السوقي نحو الأفضل.	4.12	0.5206	82.4%	كبيرة جداً
26.	أشعر أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي.	3.94	0.5115	78.8%	كبيرة
الدرجة الكلية		3.96	0.73	79.2%	كبيرة

يظهر من الجدول السابق أن متوسط الاستجابة بدرجة "كبيرة جداً" على الفقرات (1، 2، 3، 4، 8، 12، 23، 24، 25)، حيث بلغ متوسط الاستجابة على الفقرات (80% - 84.8%)، حيث كانت أعلى الفقرات التزاماً قد حصلت على نسبة استجابة 84.8%، وهي الفقرة (24)، والتي تنص على أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم، في إشارة واضحة من العينة على أن المعايير لها القدرة على تنظيم أعمال الأسواق المالية لشموليتها، ووضوحها، وسهولتها، وإمكانية تطبيقها، وهذا يعزز إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية المنظمة للأسواق المالية في فلسطين بسهولة من وجهة نظر العينة، أما أقل الفقرات التزاماً ضمن درجة الأثر الكبيرة جداً فهي الفقرة (12) حيث حصلت على نسبة استجابة 80%، حيث نصت على أن السوق المالي الفلسطيني يفتقر بشكل واضح إلى معايير محاسبية محلية وعربية تنظم عملها

بشكل أفضل، حيث أن العينة أشارت هنا إلى أن الأسواق المالية تفتقر لمعايير تنظمها، وتعطش الأسواق المالية، وأيضاً الشركات والمؤسسات المالية إلى معايير محاسبية تنظم عملها بشكل أفضل عما هي عليه، وبشكل مستمر من وجهة نظر العينة.

وقد كان متوسط الاستجابة بدرجة "كبيرة" على الفقرات (5، 6، 7، 9، 10، 11، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 26)، حيث بلغ متوسط الاستجابة على الفقرات (73.6% - 79.6%)، حيث كانت أعلى الفقرات التزاماً قد حصلت على نسبة استجابة 79.6%، وهي الفقرة 6 والفقرة 18، بنسبة استجابة 79.6%، حيث نصت الفقرة 6 على أن الحصة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي بحاجة إلى معايير معينة تحكمها، والفقرة 18 نصت على أن السوق المالي الفلسطيني سيكون أفضل في تطبيق المعايير المحاسبية في ظل الانفتاح الاقتصادي مع دول العالم، وفي كلا الفقرتين أشارت العينة إلى الحاجة الملحة إلى وجود معايير تُطبَّق في الأسواق المالية، وأنها ستكون أفضل عند تطبيق المعايير المحاسبية، لما لها من أثر واضح في تنظيم عمل الأسواق المالية. أما قُل الفقرات التزاماً ضمن درجة الأثر الكبيرة هي الفقرة (15)، بنسبة استجابة 73.6%، حيث نصت الفقرة على أن السوق المالي الفلسطيني يقدم أفضل ما لديه وفق الإمكانيات المحاسبية المتوفرة في فلسطين، حيث أن العينة أبدت بشكل ملحوظ وأن لم يكن ضعيف، أن الأسواق المالية الفلسطينية لا تقدم أفضل ما لديها، وأنها بحاجة إلى المزيد من القوانين والمعايير المحاسبية لزيادة تنظيمها وإثراءها بكم هائل من اللوائح التنظيمية لزيادة تنظيم عمل تلك الأسواق. كما بلغت درجة الاستجابة للدرجة الكلية من قبل أفراد العينة لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بنسبة 79.2%، وهي درجة أثر كبيرة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

ونتص الفرضية الأولى على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس. لفحص الفرضية الأولى استخدم الباحثان اختبار (ت) (T-test) لمجموعتين مستقلتين لدلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس. كما يوضحه الجدول رقم (3) التالي:

الجدول رقم (3) نتائج اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين للفروق على الدرجة الكلية لمتغير الجنس.

الدرجة الكلية للأداة	ذكر	أنثى	(ف)	الدلالة*
----------------------	-----	------	-----	----------

المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
3.91	0.288	4.03	0.196	3.234	0.078

* دالة إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الجنس. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الأولى بالنسبة للعينة في هذه الدراسة.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

وتتنص الفرضية الثانية على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(0.05 \geq \alpha)$ لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ولفحص الفرضية الثانية استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. كما يوضحه الجدول رقم (4) التالي:

الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

الدرجة الكلية للأداة	دبلوم فأقل	بكالوريوس	ماجستير فأكثر
	3.87	4.0	4.04

وتم أيضاً فحص الفرضية الثانية باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي، والجدول رقم (5) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.213	2	0.107	1.648	0.203
	داخل المجموعات	3.038	47	0.065		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائية عند مستوى $(0.05 \geq \alpha)$.

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثانية في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

وتنص الفرضية الثالثة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير سنوات الخبرة. ولفحص الفرضية الثالثة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. كما يوضح الجدول رقم (6) التالي:

الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

الدرجة الكلية للأداة	5-1 سنوات	10-6 سنوات	11 سنة فأكثر
	3.97	3.95	4.04

وتم أيضاً فحص الفرضية الثالثة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، والجدول رقم (7) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.016	2	0.079	0.115	0.892
	داخل المجموعات	3.236	47	0.069		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

وتنص الفرضية الرابعة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير المرتبة الوظيفية. ولفحص الفرضية الرابعة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية. كما يوضح الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية.

الدرجة الكلية للأداة	مدير	رئيس قسم	موظف	غير ذلك
	3.91	3.86	4.08	4.02

وتم أيضاً فحص الفرضية الرابعة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية، والجدول رقم (9) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.499	3	0.166	2.782	0.051
	داخل المجموعات	2.752	46	0.60		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المرتبة الوظيفية. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الرابعة في الدراسة الحالية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

وتنص الفرضية الخامسة على الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) لدور تبني معايير المحاسبة الدولية على العائد السوقي للسهم في الشركات المدرجة في السوق المالي الفلسطيني تعزى لمتغير التخصص. ولفحص الفرضية الخامسة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص. كما يوضح الجدول رقم (10) التالي:

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص.

الدرجة الكلية للأداة	محاسبة	علوم مالية ومصرفية	إدارة أعمال	غير ذلك
	3.93	3.93	3.96	4.02

وتم أيضاً فحص الفرضية الخامسة باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص، والجدول رقم (11) التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاستخراج دلالة الفروق على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص عند العينة.

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة *
	بين المجموعات	0.065	3	0.022	0.314	0.815
	داخل المجموعات	3.186	46	0.069		
	المجموع	3.251	49	**		

* دال إحصائياً عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$).

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير التخصص. وبالتالي فقد تم قبول الفرضية الخامسة في الدراسة الحالية.

نتائج الدراسة:

في ضوء تحليل البيانات، واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- 1- أن المعايير المحاسبية الدولية لها دور واضح على تحسين العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي، بنسبة استجابة 78.8%.
- 2- أن المؤسسات المالية تسعى إلى زيادة العوائد السوقية للأسهم الخاصة بهم، بنسبة استجابة 82.4%.
- 3- أن العائد السوقي لأسهم الشركات المدرجة في السوق المالي يتأثر بتأثر الأنظمة والقوانين المعمول بها داخل السوق المالي.
- 4- هناك إجماع من قبل العينة إلى الحاجة لتطبيق المعايير المحاسبية على السوق المالي، وإن كانت عربية أو إقليمية أو عالمية، وذلك لافتقار السوق المالي لبعض مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية.
- 5- أن المعايير المحاسبية الدولية شاملة وواضحة، ولها القدرة على تنظيم أعمال السوق المالي في أي دولة في العالم.

توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج السابقة، فإن الباحثين يوصيان ما يلي:

1. دعوة المؤسسات المالية الفلسطينية بشكل خاص في التوجه إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في أنظمتها قدر الإمكان.
 2. تكثيف التوعية بأهمية المعايير المحاسبية ودورها على البورصة الفلسطينية.
 3. لا بد من مواكبة التعديلات المطلوبة في ظل تطورات السوق العالمية، عبر الاطلاع المستمر على كل جديد في معايير المحاسبة الدولية، وتطبيقها عبر نظام محاسبي مرن قادر على استيعاب هذه التطورات.
 4. دعوة الباحثين الجدد لتغطية دراسات وأبحاث أخرى في الجوانب التي لم تشملها دراستنا الحالية.
- أولاً - المراجع العربية:

1. التميمي هادي، مدخل التدقيق من الناحية النظرية والعملية، مركز كحلون للكتب، عمان، الأردن، 2008.

2. الزعبي يامن خليل، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية العادلة وأهميته للشركات المساهمة الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2005.
3. الصعدي اسماعيل جميل، العوامل المؤثرة على معدل عائد السهم السوق، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2011.
4. الفداغ فداغ، مشكلات وحالات محاسبية، الطبعة الأولى، مؤسسة دار الورق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
5. القاضي حسين، حمدان مأمون، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
6. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأصول الدولية للمحاسبة الصادرة عن لجنة الأصول الدولية للمحاسبة، شركة مطابع الخط للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
7. حماد طارق عبد العال، دليل استخدام معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2009.
8. داوود عبد اللطيف عيادة سالم، العوامل المؤثرة على سيولة السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2006.
9. سوق فلسطين للأوراق المالية، الاستثمار في البورصة، فلسطين، 2007.
10. عبادي سليمان، دور البورصة في الاقتصاد - تقييم تجربة سوق فلسطين للأوراق المالية، مداخله مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، فلسطين، 2007.
11. غياضة سائد نبيل سليم، مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العاملة في قطاع غزة بتطبيق معيار المحاسبة الدولية رقم (16) الخاص بالتملكات والمصانع والمعدات، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2008.
12. محمد سمير كامل، أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظام التشغيل الإلكتروني للبيانات، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
13. هلاي محمد جمال، شحادة عبد الرزاق قاسم، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2003.

14. يونس خالد عبد الرحمن جمعة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، الجامعة الإسلامية، رسالة ماجستير، غزة، فلسطين، 2011.
ثانياً - المراجع الأجنبية:

1. Chang, H. L., Chen, Y., S., Su, C., W., & Chang, Y., W.,. **The relationship between stock price and EPS: Evidence based on Taiwan panel data**. Economics Bulletin, 3(30), 1-12, 2008.
2. Cooper, Michael J., Gulen, Huseyin & Schill, Michael J.,. **The Asset Growth Effect in Stock Returns**. Darden Business School Working Paper No. 1335524. Available at SSRN: <http://ssrn.com/>, 2009.
3. Eckes, B., & Hitchins, J.,. **The implementation of IAS 39 in the Banking industry**. Tackling the key issues in banking and capital markets, 34-39, 2003.
4. International Accounting Standards, (IAS-1). **Disclosures of Accounting Policies**, P.P. 70-71, 1999.
5. Boynton, William, C., and Kell, Walter, G.,. **Auditor's Legal Liability Towards the Users of Financial Statements**, Modern Auditing, Sixth Edition, P.111, 1996.